الأمم المتحدة

E/CN.3/2019/16

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
19 December 2018
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية
الدورة الخمسون
٥-٨ آذار/مارس ٢٠١٩
البند ٣ (م) من جدول الأعمال المؤقت*
بنود للمناقشة واتخاذ القرار: الإحصاءات المتعلقة بالكوارث

الإحصاءات المتعلقة بالكوارث

تقرير الأمين العام**

موجز

أعدت هذا التقرير شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، بصفتها أمانة اللجنة الإحصائية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ووفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٢٧/٢٠١٨ والممارسات السابقة، وهو يتضمن مناقشة للإحصاءات المتعلقة بالكوارث، ويسلط الضوء على الأهمية المتزايدة للإحصاءات المتصلة بالأحداث الخطيرة والكوارث على حد سواء وزيادة التركيز عليها، وذلك بالنظر إلى أهمية إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. ويتضمن التقرير مناقشة لزيادة التركيز، ويوضح الحاجة إلى بلورة موقف مشترك بشأن هذا المجال الهام والناشئ من مجالات الإحصاء. ويتناول التقرير بالتفصيل تزايد الطلب على البيانات في مجال الإحصاءات المتعلقة بالكوارث والاحتياجات من هذه البيانات، ويقيم الحالة الراهنة للأنشطة في جميع أنحاء العالم، مع التركيز على الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية. ويتضمن التقرير موجزا لأعمال المنظمات الدولية والإقليمية الرئيسية العاملة في مجال الإحصاءات المتعلقة بالأحداث الخطيرة والكوارث، ويوضح أن هناك بالفعل قدرا كبيرا من التكامل والتنسيق والتعاون بشأن هذا الموضوع تحت إشراف اللجنة الإحصائية. وفي هذا الصدد، يستكشف التقرير أيضا سبل مواصلة بناء وتعزيز إطار إحصائي مشترك وشبكة من الخبراء في التخصصات المتعددة ومجالات الخبرة ذات الصلة. واللجنة الإحصائية مدعوة إلى إبداء آرائها بشأن التقرير ومناقشة سبل المضي قدما.

* E/CN.3/2019/1.

** أُعد بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث.

18-21197 (A) 100119 150119

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – تعرقل الكوارث مسيرة الاقتصادات الوطنية وتؤثر في حياة الناس، مع ما لذلك من آثار وتكاليف كبيرة مباشرة وغير مباشرة على الشعوب والمجتمعات والبلدان. وهي لا تزال من أهم التحديات الإنمائية العالمية التي تواجه البشرية. وتتحمل الدول الأعضاء المسؤولية الرئيسية عن حماية مواطنيها ومجتمعاتها ومدنها من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للكوارث.

٢ – ومن المسلّم به أن الظواهر الجوية البالغة الشدة والزلازل وأمواج تسونامي وغيرها من الأحداث الخطيرة سوف تحدث دائما. بيد أن هذه الأحداث يمكن أن تتفاقم بسرعة لتصبح كوارث عندما تكون الجماعة المحلية أو المجتمع غير قادرين على مواجهة آثارها وعواقبها. وتتعطل وظائف المجتمع بشكل خطير، مما يؤدي إلى خسائر بشرية ومادية واقتصادية وبيئية. ولذلك، من المهم التركيز على الحد من المخاطر وإدارتها، وضمان أن لا يتحول حدث خطير إلى كارثة[(١)]. ويعتمد مدى قدرة المجتمعات والبلدان على استيعاب تأثير الكارثة على شدة الحدث وتأثيره وخطورته بمرور الوقت ومستوى التأهب والقدرة على الصمود في المجتمعات والمنطقة المتضررة.

٣ – وبينما يحدث العديد من الكوارث في كثير من الأحيان دون إنذار يُذكر، فإن تأثيرها يكون فوريا وشاملا ومعقدا وغالبا ما يكون ديناميا وغير انتقائي، وفي عالمنا الحالي، يكون أكثر تواترا وشدة. ويمكن أن تنبثق الكوارث من الظواهر الفيزيائية التي تحدث بصورة طبيعية، وفي المقام الأول الظواهر الجيوفيزيائية أو المتعلقة بالأرصاد الجوية، أو يمكن أن تكون لها أسباب بشرية المنشأ أو من صنع الإنسان، بما في ذلك التفجيرات الصناعية والإرهاب والانسكابات النفطية والأزمات البيولوجية والإنسانية.

٤ – وعادة ما تتسم الأحداث المفاجئة أو المباغتة، مثل الظواهر الجوية البالغة الشدة والزلازل والفيضانات وحرائق الغابات، بطابع محلي ولكنها مدمرة للناس والمباني والهياكل الأساسية. ويمكن بسرعة كبيرة أن تتجاوز التأهب والقدرة على الصمود والرفاه الاجتماعي داخل المجتمعات المحلية المتضررة. أما الكوارث الأبطأ حدوثا، مثل ارتفاع مستوى سطح البحر، وارتفاع درجات الحرارة، وتدهور الغابات، وفقدان التنوع البيولوجي، والتصحر، فكثيرا ما تعم مناطق جغرافية واسعة وتمتد لفترات زمنية طويلة. ولذلك يصعب قياسها وتحديد كميتها والتكيف معها. وتأثير الكوارث، لا سيما تلك المتعلقة بالظواهر الجوية البالغة الشدة، هو أيضا مصدر قلق متزايد بسبب الآثار المركبة لتغير المناخ.

٥ – وبسبب طبيعتها المدمرة على الفور وما يتناسب مع ذلك من الاعتماد على القدر الكافي من التأهب والقدرة على الصمود لدى المجتمعات المحلية، يمكن للكوارث أن تقوض بسرعة التقدم الذي أحرز بصعوبة في البلدان النامية، التي تقل فيها كثيرا القدرة على الصمود، والموارد، ورأس المال المتاح. أما البلدان المتقدمة النمو فهي أفضل استعدادا لمواجهة آثار الكوارث وما بعدها. وفي البلدان النامية، حيث المجتمعات المحلية أقل استعدادا بكثير، لا تزال الكوارث تؤثر بشكل غير متناسب على أفقر الناس لأنهم لا يملكون الموارد اللازمة لإعادة بناء منازلهم وتلبية الاحتياجات الأساسية الأخرى، مما يجعلهم

(١) الخطر هو كل عملية أو ظاهرة أو نشاط بشري يمكن أن يتسبب في حدوث خسائر في الأرواح أو إصابات أو آثار صحية أخرى، أو في إتلاف ممتلكات، أو في حدوث اضطرابات اجتماعية واقتصادية أو تدهور بيئي. الكارثة هي اضطراب خطير في سير الحياة في جماعة أو مجتمع على أي نطاق بسبب أحداث خطيرة تتفاعل مع ظروف التعرض للأخطار والضعف، بما يؤدي إلى خسائر وآثار بشرية ومادية واقتصادية وبيئية. انظر www.unisdr.org/we/inform/terminology.

أقل قدرة على التعافي في الأجلين المتوسط والطويل. ولذلك، فإن العوامل المحددة الموجودة في بيئات أكثر تعرضا للخطر من غيرها ستؤدي في كثير من الأحيان إلى تحويل حدث خطير إلى كارثة بسرعة.

٦ - وإذ يحتل إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، الذي اعتمدته الجمعية العامة في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥[٢]، موقع الصدارة، تركز جميع الخطط الإنمائية العالمية (مثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، والخطة الحضرية الجديدة) على التأثير الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للكوارث وآثارها السلبية على الناس والاقتصادات والبلدان، ولا سيما البلدان النامية والقطاعات الضعيفة في المجتمع. ويوفر إطار سنداي آليات للبلدان للتصدي لموضوعي الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على مواجهة الكوارث في إطار وعي متجدد بإلحاح هذا الأمر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، والقيام، حسب الاقتضاء، بإدماجهما في السياسات والخطط والبرامج الوطنية والإقليمية والمحلية. وتتضمن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ دعوات محددة لجميع البلدان لزيادة قدرتها بدرجة كبيرة على اعتماد وتنفيذ سياسات وخطط متكاملة من أجل شمول الجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، ووضع وتنفيذ الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها على نحو كلي على جميع المستويات، بما يتماشى مع إطار سنداي.

٧ - وتلتزم الأوساط الإحصائية بتقديم بيانات ذات صلة بالأوضاع الاقتصادية والديمغرافية والاجتماعية والبيئية لبلدانها وفاء بحق المواطنين في التماس المعلومات، باعتبار ذلك أحد مبادئها الأساسية. وللوفاء بهذا الالتزام، يجب استخدام الإحصاءات الرسمية لاستكشاف إمكانية استخدام مصادر وتكنولوجيات جديدة للبيانات لتلبية توقعات المجتمع فيما يتعلق بالمنتجات المحسنة وطرق العمل الأكثر كفاءة. وقد أصبح هذا الالتزام أكثر وضوحا في سياق خطة عام ٢٠٣٠، التي طُلب فيها صراحة من الأوساط الإحصائية تلبية الطلبات الجديدة على البيانات من أجل الرصد والإبلاغ عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها والمؤشرات العالمية اللاحقة.

٨ - ومن المطلوب الآن تحسين فهم الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك تعزيز القدرة على الصمود والتأهب والحاجة إلى تحسين البيانات والقياس الإحصائي لفهم وتقييم المخاطر الحالية والمستقبلية. وفي الماضي، كانت الاحتياجات من بيانات الكوارث تعالج على أساس مخصص، وشمل ذلك جمع المعلومات في وقت الطوارئ، أي في مرحلتي الاستجابة والإنعاش. ومع ذلك، هناك أهمية وفهم متزايدان لأن اتباع نهج شامل لجمع بيانات الأحداث الخطيرة والكوارث وتحليلها وإدارتها يمكن أن يساعد في تحقيق أهداف التنمية القصيرة الأجل والطويلة الأجل وفي تحديد مخاطر الكوارث والحد منها. ويتطلب الحد من مخاطر الكوارث اتخاذ قرارات مستنيرة ومشاركة المجتمعات المحلية وإقامة الشراكات والتبادل والنشر المفتوحين للبيانات المصنفة، بما في ذلك بحسب الجنس والسن والإعاقة. ويمكن أن تسجل هذه البيانات التأثير والآثار والتعافي بالنسبة للأفراد والمجتمعات المحلية والممتلكات بأبعاد متعددة.

٩ - ورحبت اللجنة الإحصائية في دورتها التاسعة والأربعين، في قرارها ١١٣/٤٩، بزيادة التركيز على الإحصاءات المتعلقة بالكوارث بالنظر إلى أهمية إطار سنداي، وقررت أن تدرج في جدول أعمال دورتها الخمسين بندا مستقلا عن هذا الموضوع، بناء على ما هو قائم من عمل في هذا المجال الناشئ. ويتضمن

(٢) انظر القرار ٢٨٣/٦٩.

هذا التقرير مناقشة لزيادة التركيز على الإحصاءات المتعلقة بالكوارث، بما في ذلك الإحصاءات المتصلة بالأحداث الخطيرة والكوارث؛ ويتناول بالتفصيل الطلبات والاحتياجات المتزايدة في مجال البيانات؛ ويقيم الحالة الراهنة للأنشطة في جميع أنحاء العالم، مع التركيز على الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية. ويقدم التقرير موجزا لأعمال المنظمات الدولية والإقليمية الرئيسية العاملة في هذا المجال الناشئ من مجالات الإحصاء، ويوضح أن هناك بالفعل قدرا كبيرا من التكامل والتنسيق والتعاون بشأن هذا الموضوع تحت إشراف اللجنة. وفي هذا الصدد، يستكشف التقرير أيضا سبل مواصلة بناء وتعزيز إطار إحصائي مشترك وشبكة من الخبراء في التخصصات المتعددة ومجالات الخبرة ذات الصلة. واللجنة مدعوة إلى إبداء آرائها بشأن التقرير ومناقشة سبل المضي قدما.

ثانيا – الطلب على الإحصاءات المتعلقة بالكوارث

١٠ – منذ عام ٢٠٠٥، وضمن بنية إطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث، كان هناك إجماع دولي بشأن الحاجة إلى ”استحداث نظم مؤشرات عن خطر الكوارث وبؤر الضعف على الصعيدين الوطني ودون الوطني تمكن صانعي القرار من تقييم أثر الكوارث في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتعميم النتائج على صانعي القرار والجمهور والسكان المعرضين للمخاطر“ (A/CONF.206/6، الفصل الأول، القرار ٢). وحظي الطلب على طرائق قابلة للمقارنة دوليا لتقديم أدلة إحصائية للحد من مخاطر الكوارث باهتمام متجدد ومعزز على الصعيد الدولي في عام ٢٠١٥ مع اعتماد الجمعية العامة إطار سنداي والقيام بصورة مماثلة بإدراج غايات متعلقة بالحد من مخاطر الكوارث على نحو بارز في أهداف التنمية المستدامة وغاياتها ومؤشراتها في خطة عام ٢٠٣٠.

١١ – وقد حول إطار سنداي التركيز السابق على الحد من قابلية التضرر نحو الحد من المخاطر وتقييمها، وهو ما يعكس مطالب الحكومات بشأن تحسين جهود الوقاية والتأهب. والهدف من إطار سنداي هو ”منع نشوء مخاطر الكوارث والحد من المخاطر القائمة عن طريق تنفيذ تدابير متكاملة وشاملة اقتصادية وإنشائية وقانونية واجتماعية وصحية وثقافية وتعليمية وبيئية وتكنولوجية وسياسية ومؤسسية تحول دون التعرض للأخطار والضعف في وجه الكوارث وتحد منهما، وتعزِّز الاستعداد للتصدي لها والتعافي منها، ومن ثم تعزِّز القدرة على مواجهتها“[٣]. ويتطلب تنفيذ هذه التدابير معلومات تتجاوز البيانات التنفيذية المتعلقة بالكوارث. وثمة حاجة أيضا إلى قياسات وإحصاءات متعلقة بالكوارث في جميع حالات الكوارث والأوقات والمواقع الجغرافية وإلى إدماج المعلومات المتعلقة بالكوارث بالإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

١٢ – وفي سياق أطر السياسات الإنمائية المتفق عليها عالميا ونظام رصد مؤشرات عالمي، أولت الحكومات اهتماما متزايدا لتطوير الإحصاءات المتعلقة بالكوارث. ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الإحصاءات المتعلقة بالأحداث الخطيرة، وحالات الكوارث وما يترتب عليها من آثار، وتقييم المخاطر وإدارتها والحد منها، وتقييمات الأثر بعد الكوارث، التي تعتمد على تحليل مجموعة متنوعة من مصادر البيانات المتعلقة بالسكان والمجتمع والاقتصاد. وتشمل مصادر هذه البيانات التعدادات والدراسات الاستقصائية والسجلات الإدارية وغيرها من الأدوات المستخدمة في الإحصاءات الرسمية

(٣) قرار الجمعية العامة ٢٨٣/٦٩، المرفق الثاني، الفقرة ١٧.

لأغراض متعددة. كما تدعم الإحصاءات المستندة إلى مراجع جغرافية والمعلومات الأخرى المتعلقة بالمواقع عن السكان والأعمال التجارية والهياكل الأساسية تقييم عدد الأشخاص المتضررين وأي تأثير آخر محتمل في حالات الاستجابة للطوارئ والتعافي منها.

١٣ - وإلى جانب أنه يستعصي التنبؤ بحدوث الكوارث وتأثيرها، تُحدث كل كارثة أيضا تغييرات وتحديات كبيرة في السياق الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للمناطق المتضررة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الكوارث والمخاطر المرتبطة بها متفرقة بشكل غير متساو داخل البلدان وفيما بينها وعلى مر الزمن. ولتحديد الاتجاهات الحقيقية، بدلا من التقلبات العشوائية أو آثار القيم القصوى، تتطلب الكثير من تحليلات الإحصاءات المتصلة بالأحداث الخطيرة والكوارث سلسلة زمنية متسقة وتعتمد على مجموعات إحصائية واضحة ومنظمة على نحو جيد. ويضع هذا السياق قيمة عالية بصورة استثنائية على مواءمة قياس الإحصاءات ذات الصلة مع مرور الوقت، وبقدر المستطاع، بين البلدان والمناطق.

١٤ - وتحتاج مجموعات هذه الإحصاءات إلى هيكلة وتوثيق بطريقة تحافظ على الروابط بالخصائص ذات الصلة بحدوث الكوارث (مثل التوقيت والموقع ونوع الخطر)، مع بقائها في متناول المستخدمين كمدخلات للتحليلات الشاملة لعدة كوارث (مثل رصد المؤشرات بمرور الوقت أو في نماذج التنبؤ بمخاطر الكوارث والحد منها). ولذلك فإن أحد التحديات الأساسية في مجال الإحصاءات المتعلقة بالكوارث هو جعل الإحصاءات متاحة للاستخدام في أشكال وأغراض متعددة من التحليلات، مع الحفاظ على مجموعات متوائمة ومتسقة من خلال تنظيم استخدام البيانات الوصفية.

١٥ - وبالنظر إلى أن هذا المجال من الإحصاءات هو مسعى جديد في جميع البلدان تقريبا، هناك طلب قوي على التوجيه التقني وتبادل الأدوات والممارسات الجيدة على الصعيد الدولي. ويشمل ذلك ترجمة المفاهيم والتعاريف المتفق عليها إلى تعليمات محددة وتوصيات تقنية لإنتاج الإحصاءات ونشرها. وفي الوقت الراهن، تتباين ممارسات البلدان في تجميع البيانات وترتيب الأولويات وإعداد الجداول الإحصائية المتعلقة بالكوارث، مما يجعل من الصعب إجراء مقارنات أو تحليلات للسلاسل الزمنية تغطي كوارث متعددة. ويلزم إيلاء مزيد من الاهتمام لتنسيق استخدام المصطلحات واستحداث المزيد من الإحصاءات والمؤشرات ''ذات الأهمية الجغرافية المكانية'' لتقديم المزيد من الأدلة الكمية والمتكاملة على الصعيد الوطني. وفي كثير من الحالات، يتم إنتاج هذه البيانات خارج النظام الإحصائي الوطني، ولا تشترك المكاتب الإحصائية الوطنية في كثير من الأحيان في تجميع البيانات.

١٦ - وتحظى المعلومات الجغرافية المكانية باعتراف على نطاق واسع بوصفها جانبا مهما من جوانب الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها. وفي أوقات الأزمات، يشكل الاتصال والتنسيق والتعاون بين جميع أصحاب المصلحة أمرا حيويا على جميع مستويات اتخاذ القرار في جميع مراحل دورة الطوارئ. ومن الأهمية بمكان معرفة مكان الاستجابة وكيفيتها والأدوات المستخدمة فيها، وأن تكون في الوقت المناسب. ومع ذلك، لا تزال الكوارث الكبيرة تؤثر تأثيرا مدمرا على الناس والمباني والهياكل الأساسية، الأمر الذي يدل على الفجوة التي لا تزال قائمة بين حالة تكنولوجيا المعلومات الجغرافية المكانية، وبيانات رصد الأرض وإحصاءاته، وعملية اتخاذ القرارات المستنيرة. ويبرز هذا الوضع ضرورة إيجاد حلول تهدف لا إلى تحسين توافر معلومات جيدة النوعية وذات صلة وإمكانية الوصول إليها فحسب، بل كذلك التنسيق والاتصال بين الجهات صاحبة المصلحة على كافة مستويات صنع القرار في جميع مراحل إدارة الحد من المخاطر.

ثالثا – العمل الجاري في مجال الإحصاءات المتعلقة بالكوارث

١٧ – في حين أن موضوع الإحصاءات المتعلقة بالكوارث جديد نسبيا على اللجنة الإحصائية، أحرزت الأوساط الإحصائية، بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث والمنظمات الدولية الأخرى، تقدما كبيرا في توجيه أعمال واتساق المكاتب الإحصائية الوطنية من أجل تنفيذ إحصاءات إدارة مخاطر الكوارث والحد منها ورصدها والإبلاغ عنها. وكانت لهذه الجهود فائدة إضافية تتمثل في تحقيق قدر أكبر من مواءمة الإحصاءات بين الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وفيما بينها.

١٨ – وتشمل النتائج الرئيسية لهذا العمل إطارا إحصائيا متعلقا بالكوارث يحدد نطاق هذه الإحصاءات ويوفر مجموعة أساسية لها؛ وتحديد دور المكاتب الإحصائية الوطنية في إنتاج هذه الإحصاءات وتقديم التوصيات للتنفيذ؛ وتوفير الصلة بالإحصاءات البيئية، على النحو المبين في إطار تطوير الإحصاءات البيئية[٤] والعمل المتعلق بالحسابات التجريبية للنظم الإيكولوجية التابعة لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية؛ والنظر في نقاط القوة في الإحصاءات الرسمية وأهمية استخدام الإحصاءات الرسمية في رصد مخاطر الكوارث وإدارتها؛ وإشراك المكاتب الإحصائية الوطنية في وضع المبادئ التوجيهية التقنية المتعلقة برصد تنفيذ إطار سنداي.

١٩ – ويقدم الفرع التالي لمحة عامة عن العمل الجاري في مجال الإحصاءات المتعلقة بالأحداث الخطيرة والكوارث الذي تضطلع به المنظمات الدولية والإقليمية الرئيسية العاملة في هذا المجال.

ألف – العمل الإحصائي في مجال الكوارث في شعبة الإحصاءات

٢٠ – في مجال الإحصاءات البيئية، استحدثت شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة إطار تطوير الإحصاءات البيئية، بدعم من فريق الخبراء المعني بتنقيح إطار تطوير الإحصاءات البيئية[٥]. وأيدت اللجنة الإحصائية، في دورتها الرابعة والأربعين، الإطار باعتباره الأساس لتعزيز برامج الإحصاءات البيئية في البلدان. وهو إطار مفاهيمي وإحصائي متعدد الأغراض يتسم بالمرونة ويكتسي طابعا شاملا وتكامليا. وينظم الإحصاءات البيئية في ستة مكونات، كل منها مقسم إلى مكونات فرعية ومواضيع إحصائية. وينظم أحد المكونات الستة، وهو المكون ٤ بشأن الظواهر البالغة الشدة والكوارث، الإحصاءات عن وقوع الظواهر البالغة الشدة والكوارث وأثرها على رفاه الإنسان والبنية التحتية للنظام الفرعي البشري. وفي المكون ٦، بشأن الحماية والإدارة والمشاركة البيئية، يركز أحد المكونات الفرعية على التأهب وإدارة الكوارث.

٢١ – وتقوم الشعبة الإحصائية أيضا بإعداد دليل عن المجموعة الأولية من الإحصاءات البيئية، بالتعاون مع فريق الخبراء المعني بالإحصاءات البيئية، وتقوم اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بجملة أمور منها الإسهام بنشاط في الدليل. والهدف من هذا الدليل هو إصدار ونشر مجموعة من صحائف المنهجيات، أو البيانات الوصفية، لجمع أو تجميع كل الإحصاءات البيئية للمجموعة الأولية من الإحصاءات البيئية الواردة في إطار تطوير الإحصاءات البيئية. وقد أنجز عدد من صحائف المنهجيات؛ ويجري وضع اللمسات الأخيرة على الصحيفة المتعلقة بالكوارث.

(٤) *إطار تطوير الإحصاءات البيئية لعام ٢٠١٣* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 14.XVII.9).

(٥) انظر https://unstats.un.org/unsd/envstats/fdes/fdes_egm.cshtml.

٢٢ - وفيما يتعلق بالإحصاءات المتعلقة بتغير المناخ، لاحظت اللجنة الإحصائية، في دورتها السابعة والأربعين، الصلة القائمة بين تغير المناخ والحد من الكوارث، وطلبت أن يؤخذ إطار سنداي في الاعتبار لدى وضع الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بتغير المناخ. وكجزء من عمل الشعبة لوضع مجموعة عالمية من الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بتغير المناخ، حسبما طلبت اللجنة، تُؤخذ الصلة الوثيقة بين الإحصاءات المتعلقة بتغير المناخ والإحصاءات المتعلقة بالكوارث في الاعتبار بقوة.

٢٣ - وفيما يتعلق بالمتطلبات من المعلومات الجغرافية المكانية لدعم الإحصاءات المتعلقة بالأحداث الخطيرة والكوارث، فإن الشعبة هي أمانة لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي. ولإضفاء الطابع المؤسسي على إدماج المعلومات الجغرافية المكانية وخدماتها في الاستجابة لحالات الطوارئ والحد من مخاطر الكوارث، قامت لجنة الخبراء بوضع الإطار الاستراتيجي بشأن المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية المتعلقة بالكوارث[٦] ليكون دليلا تسترشد به الدول الأعضاء فيما تضطلع به من أنشطة على الصعيد الوطني لضمان توافر معلومات وخدمات جغرافية مكانية ذات جودة عالية مع إمكانية الوصول إليها في جميع مراحل دورة الطوارئ وللتواصل مع صانعي القرار والتعامل معهم. واعتمدت لجنة الخبراء الإطار الاستراتيجي في عام ٢٠١٧، ثم أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ٢٠١٨.

٢٤ - ويوصى في الإطار الاستراتيجي بشأن المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية المتعلقة بالكوارث أن يتم وضع قواعد بيانات ومنتجات في مجال المعلومات الجغرافية المكانية وتعهدها وتحديثها استنادا إلى معايير وبروتوكولات وعمليات مشتركة باعتبارها أدوات هامة في كل عملية من عمليات صنع القرار في جميع مراحل إدارة مخاطر الكوارث. وبالإضافة إلى ذلك، ينص الإطار الاستراتيجي، في جملة أمور، على أن كل دولة من الدول الأعضاء ستكون في وضع يمكنها من إنتاج وتعهد وتوفير معلومات وخدمات جغرافية مكانية جيدة النوعية في جميع مراحل إدارة مخاطر الكوارث، وأن تكون البيانات والمعلومات الجغرافية المكانية في متناول مجتمع إدارة مخاطر الكوارث، حسب الاقتضاء، وأن يشجع تنفيذ الإطار الاستراتيجي تبادل البيانات وتشغيلها البيني ومواءمتها بين البلدان المجاورة للتصدي بكفاءة للكوارث عبر الحدود.

باء - العمل الإحصائي في اللجنة الاقتصادية لأوروبا المتعلق بالأحداث الخطيرة والكوارث

٢٥ - أنشأ مكتب مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين فرقة عمل معنية بقياس الظواهر البالغة الشدة والكوارث في شباط/فبراير ٢٠١٥[٧] في إطار استعراض متعمق أجري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. ويتمثل الهدف من فرقة العمل في توضيح دور الإحصاءات الرسمية في توفير البيانات المتصلة بالأحداث الخطيرة والكوارث، وتحديد الخطوات العملية للطريقة التي يمكن بها لمكاتب الإحصاء الوطنية، بالتنسيق مع الوكالات الوطنية المسؤولة عن إدارة الكوارث، أن تدعم إدارة الكوارث والحد من المخاطر.

(٦) انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٤/٢٠١٨.

(٧) أعضاء فرقة العمل هم أرمينيا وإيطاليا وتركيا وجمهورية مولدوفا وجنوب أفريقيا والمكسيك ونيوزيلندا، إضافة إلى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومركز البحوث المشترك، والوكالة الفضائية الأوروبية، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ فريق الخبراء التابع لها المعني بالإحصاءات المتعلقة بالكوارث في آسيا والمحيط الهادئ، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية. ويشارك الفريق المعني برصد الأرض في أعمال فرقة العمل.

٢٦ - ومنذ البداية، تعاونت فرقة العمل على نحو وثيق مع فريق الخبراء المعني بالإحصاءات المتعلقة بالكوارث في آسيا والمحيط الهادئ، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث.

٢٧ - وقدمت فرقة العمل مساهمات فنية في عمل فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالمؤشرات والمصطلحات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث. واتفق الفريق العامل على مجموعة من المؤشرات لقياس التقدم العالمي المحرز في تنفيذ إطار سنداي والمصطلحات ذات الصلة، الأمر الذي يوفر أساسا هاما للتوصيات المقدمة إلى المكاتب الإحصائية الوطنية. وبناء على اقتراح من فرقة العمل، أدرج الفريق العامل في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة التوصية التي تدعو إلى إشراك الأوساط الإحصائية في أعمال المتابعة لتفعيل مؤشرات إطار سنداي.

٢٨ - وشرعت فرقة العمل في عدد من دراسات الحالات الإفرادية الوطنية بشأن البيانات المتعلقة بالأحداث الخطيرة والكوارث (من أرمينيا وأيرلندا وإيطاليا والبرازيل وتركيا والفلبين والمكسيك). وتوضح دراسات الحالات الإفرادية الأدوار التي يمكن أن تؤديها المكاتب الإحصائية الوطنية في إدارة مخاطر الكوارث، وما هي الإحصاءات عن الأحداث الخطيرة والكوارث التي يتم إنتاجها ونشرها بانتظام، وكيف يمكن لمصادر البيانات الجديدة (مثل المعلومات الجغرافية المكانية) أن تساعد في إنتاج هذه الإحصاءات وجعلها ملائمة للغرض المنشود. وتتضمن بعض دراسات الحالات الإفرادية أيضا مناقشات بشأن اللوائح التي تكلف النظم الإحصائية الوطنية بمهمة إنتاج هذه الإحصاءات وتوفير البيانات بسرعة للمنطقة المتضررة في حالات الطوارئ.

٢٩ - ومن المقرر أن يقدم التقرير النهائي لفرقة العمل، مع تقديم توصيات إلى المكاتب الإحصائية الوطنية، إلى الجلسة العامة لمؤتمر الإحصائيين الأوروبيين لعام ٢٠١٩ لإقراره. ويتضمن التقرير توصيات بشأن مجموعة من الأدوار والمهام الأساسية للمكاتب الإحصائية الوطنية فيما يتصل بالإحصاءات المتعلقة بالأحداث الخطيرة والكوارث، مع مراعاة نقاط القوة النموذجية للإحصاءات الرسمية والأوضاع المؤسسية المتنوعة في البلدان. وعلاوة على ذلك، يتضمن التقرير قائمة خطوات عملية لبناء القدرات لهذه الإحصاءات في النظم الإحصائية الوطنية.

جيم - العمل الإحصائي المتعلق بالكوارث في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٣٠ - في أيار/مايو ٢٠١٤، أنشأت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ فريق الخبراء المعني بالإحصاءات المتعلقة بالكوارث في آسيا والمحيط الهادئ، وتم تجميع شبكة من الخبرات من المكاتب الإحصائية الوطنية والوكالات الوطنية لإدارة الكوارث من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وكذلك من العديد من الوكالات الدولية ذات الصلة التي شاركت من منظورات إقليمية وعالمية. وخلال السنوات الأربع التالية، قام فريق الخبراء بجمع واستعراض ومناقشة الممارسات الحالية في البلدان والمتطلبات الإحصائية من المستخدمين، بما في ذلك لأغراض الرصد العالمي لإطار سنداي وأهداف التنمية المستدامة، وغير ذلك من الأغراض ذات الصلة بالسياسات العامة على الصعيدين الوطني والمحلي. وأجرى فريق الخبراء خمسة اجتماعات عن طريق الحضور الشخصي، وجمع التعليقات في العديد من الحلقات الدراسية والمناسبات الجانبية ذات الصلة، وأجرى ثلاث جولات من المشاورات المفتوحة عبر الإنترنت من أجل وضع توصيات إحصائية تهدف إلى تحسين نوعية الإحصاءات المتعلقة بالكوارث من المصادر الرسمية، بما في ذلك إمكانية المقارنة الدولية.

٣١ - ومع أن فريق الخبراء يمثل شبكة إقليمية من الخبراء ويضطلع بولاية إقليمية، فإن أحد المبادئ الأساسية لأسلوب عمله هو التنسيق عن كثب وكفالة الاتساق مع المبادرات ذات الصلة في المناطق الأخرى وعلى الصعيد العالمي. ويشمل ذلك، على وجه الخصوص، التنسيق مع فرقة العمل التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا المعنية بقياس الظواهر البالغة الشدة والكوارث والتعاون على نحو وثيق مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث والجهات الأخرى صاحبة المصلحة لكفالة الاتساق التام مع مفاهيم إطار سنداي ومصطلحاته وأولوياته. وساعدت مشاركة مجموعة واسعة من الخبراء من الوكالات صاحبة المصلحة والأفرقة والمبادرات ذات الصلة في مجال إدارة الكوارث أو الإحصاءات الرسمية في ضمان نوعية التوجيه في تلك الأطر الإحصائية والتأكد من أن التوصيات تستند، قدر الإمكان، إلى المعايير الإحصائية القائمة والمفاهيم والمؤشرات المتفق عليها دوليا للحد من مخاطر الكوارث.

٣٢ - ويتمثل أحد المخرجات الرئيسية لفريق الخبراء في إطار للإحصاءات المتعلقة بالكوارث، وهو مبدأ توجيهي تقني مخصص للنظم الإحصائية الوطنية وقابل للتطبيق على نطاقات متعددة. وأقرت لجنة الإحصاءات التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المحتوى الإحصائي للإطار (أيار/مايو ٢٠١٨). وتتسم المبادئ التوجيهية للإطار بأهمية عالمية وهي قابلة للتطبيق عالميا كأداة لمساعدة الوكالات المسؤولة في بناء قدراتها على إنتاج إحصاءات منسقة دوليا متعلقة بالكوارث. وقد وضع الإطار من خلال عملية تشاورية شفافة ومتعددة أصحاب المصلحة مع مجموعة واسعة من الخبراء، بما في ذلك الوكالات الدولية، والأفرقة ذات الصلة (مثل فرقة العمل التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا المعنية بقياس الظواهر البالغة الشدة والكوارث وفريق الخبراء المعني بالتصنيفات الإحصائية الدولية). والغرض من هذا التوجيه الفني هو المساعدة في التشجيع على وضع مجموعة أساسية مشتركة وموحدة على الصعيد الوطني من الإحصاءات المتعلقة بالكوارث، يمكن مقارنتها بتلك الموجودة في بلدان أخرى.

٣٣ - ويجري حاليا تطبيق إطار الإحصاءات المتعلقة بالكوارث من أجل تصميم المساعدة التقنية لإعداد دراسات الحالات الإفرادية ومواد التدريب الإحصائي في المقاطعات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ومن المتوقع أن يشكل الإطار أيضا نموذجا أساسيا جيدا لخدمة أغراض مماثلة في مناطق أخرى، رهنا بمزيد من الاستعراض والإقرار من جانب اللجنة الإحصائية. ويعتبر الاستعراض والإقرار العالميان للإطار خطوة موصى بها من أجل تحقيق مزيد من المواءمة وزيادة مشاركة المؤسسات صاحبة المصلحة في جميع أنحاء المنطقة لتطوير إحصاءات رسمية لاستخدامها في سياسات الحد من مخاطر الكوارث.

دال - العمل الإحصائي المتعلق بالكوارث في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٣٤ - أسهمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تقديم المساعدة التقنية في البلدان وتدريبها في مجال الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بالكوارث لفترة طويلة، بالنظر إلى أن المنطقة تشغلها بصورة خاصة آثار تغير المناخ ووقوع الظواهر البالغة الشدة والكوارث الكثيرة والمتكررة على نحو متزايد وآثارها، على النحو المبين في الحولية الإحصائية للجنة وقاعدة بياناتها الإحصائية ومختلف المنشورات التحليلية. وأدرجت أنشطة بناء القدرات في برنامج عمل إحصاءات البيئة التابع للجنة بالتعاون مع اللجان الإقليمية الأخرى والشعبة (أي داخل فريق الخبراء المعني بالإحصاءات البيئية). ومنذ عام ٢٠١٦، عززت شعبة الإحصاءات التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

خدماتها المقدمة إلى البلدان في هذا المجال، وهي تسعى بنشاط إلى إقامة شراكات على الصعيدين العالمي والإقليمي من أجل تنفيذ برنامج إقليمي للإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بتغير المناخ والكوارث. وتتزايد باستمرار الحاجة إلى بعثات المساعدة التقنية وإلى التدريب في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ولا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية وبلدان أمريكا الوسطى.

٣٥ - وأنشأ المؤتمر الإحصائي للأمريكتين التابع للجنة فريقا عاملا[٨] في دورته التاسعة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ في أغواسكالييتس، المكسيك. ويساهم مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، من خلال مكتبه الإقليمي للأمريكتين، بالاضطلاع بدور الأمانة الفنية، بدعم من شعبة الإحصاءات التابعة للجنة. ويتمثل الهدف الرئيسي في دمج البيانات وإنتاج الإحصاءات والمؤشرات التي تبلغ عن حدوث الكوارث وتأثيرها والحد من مخاطرها في النظم الإحصائية الوطنية، مما يعزز قابلية الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بالكوارث للمقارنة ودقتها واتساقها وجودتها، وفقا للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. ويعتمد الفريق العامل على العمل القيّم الذي تضطلع به فرقة العمل المعنية بقياس الظواهر البالغة الشدة والكوارث وفريق خبراء آسيا والمحيط الهادئ المعني بالإحصاءات المتعلقة بالكوارث في آسيا والمحيط الهادئ، مع مراعاة الخصائص التي تنفرد بها أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من حيث الموارد البيئية، والتعرض البشري، والظواهر البالغة الشدة، ووقوع الكوارث وتأثيرها والتأهب لها.

٣٦ - وتدعم اللجنة من الناحية الإحصائية الفريق العامل الإقليمي الذي ينفذ أعمالا لتحديد الجهات الوطنية صاحبة المصلحة، يليها تقييم شامل لتوافر البيانات عن إطار عمل سنداي ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالكوارث على الصعيد الوطني، بدءا بأعضاء الفريق العامل. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، نظم الفريق العامل أول اجتماع مباشر له عقب المنتدى الإقليمي السادس للحد من مخاطر الكوارث في الأمريكتين، الذي عقد في كارتاخينا، كولومبيا، وحضره ثمانية مكاتب إحصائية وطنية في أمريكا اللاتينية للمرة الأولى. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، تم إيفاد بعثة تقييم ومساعدة تقنية محددة بشأن الإحصاءات المتعلقة بالكوارث مشتركة بين اللجنة ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث إلى جمهورية الدومينيكان كبلد تجريبي، مما سمح بإجراء تقييم مشترك بين المؤسسات يصف سلسلة البيانات والإحصاءات والمؤشرات المتاحة وتلك اللازمة للإبلاغ عن السياسات والأهداف ذات الأولوية على المستوى الوطني، إضافة إلى احتياجات الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة وإطار عمل سنداي. وبالإضافة إلى ذلك، اجتمع الفريق العامل أيضا وجها لوجه في بنما سيتي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ لمتابعة برنامج عمله ومناقشة الأنشطة المقررة لعام ٢٠١٩.

هاء - العمل الإحصائي المتعلق بالكوارث في مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث

٣٧ - يضطلع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بولاية بدعم الدول الأعضاء في تنفيذ ورصد إطار سنداي.

٣٨ - وأُنشئ فريق خبراء عامل حكومي دولي مفتوح العضوية معني بالمؤشرات والمصطلحات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث وفقا للتوصية الواردة في إطار سنداي. وأيدت الجمعية العامة توصيات الفريق العامل في شباط/فبراير ٢٠١٧. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى أن أهداف التنمية المستدامة تشمل

(٨) أعضاء الفريق العامل هم: إكوادور وباراغواي وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وبيرو والجمهورية الدومينيكية وشيلي وكوبا والمكسيك ونيكاراغوا، وباراغواي وبيرو هما البلدان المنسقان.

مؤشرات تتعلق بالحد من مخاطر الكوارث في إطار الأهداف ١ و ١١ و ١٣، فإن فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة أقر بأن توصيات الفريق العامل هي مؤشرات مشتركة لنفس الغرض وحدد مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بوصفه الوكالة الراعية للمؤشرات ذات الصلة. وأيدت اللجنة الإحصائية هذا الأمر أيضا في دورتها الثامنة والأربعين في آذار/مارس ٢٠١٧.

٣٩ - واستنادا إلى ما سبق، ومن أجل مواصلة رصد إطار سنداي، كُلف مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث باستحداث نظام رصد لإطار سنداي على الإنترنت يشكل آلية لجميع الدول الأعضاء للإبلاغ عن التقدم الذي تحرزه. ولذلك أجرى مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث عملية شاملة تضمنت الخطوات الرئيسية التالية:

(أ) إجراء دراسة استقصائية شاملة بين الدول الأعضاء (أي استعراض جاهزية بيانات إطار عمل سنداي) مكنتها من إجراء تقييم ذاتي لقدراتها حتى تتمكن من الإبلاغ عن كل مؤشر من المؤشرات العالمية البالغ عددها ٣٨ مؤشرا على الغايات العالمية السبع لإطار سنداي؛

(ب) إنتاج نموذج أولي لنظام رصد إطار سنداي على الإنترنت على أساس مشاورة مع الدول الأعضاء والشركاء الآخرين. وتم استحداث النظام الفعلي على أساس هذا النموذج الأولي، بالشراكة مع مركز التطبيقات المؤسسية في مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بانكوك؛

(ج) وضع مذكرات توجيهية تقنية وإتاحتها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ كأداة توجيهية رئيسية لمساعدة الدول الأعضاء في تجميع البيانات لإدراجها في نظام الرصد. ولدى إعداد المذكرات، تعاون مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بشكل وثيق مع الشعبة والمكاتب الإحصائية للجان الإقليمية، ولا سيما اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، لدعم وضع المعايير المتعلقة بإحصاءات الكوارث. وساهمت المكاتب الإحصائية الوطنية أيضا في وضع التوجيهات التقنية؛

(د) بدأ تشغيل نظام رصد إطار سنداي في ١ آذار/مارس ٢٠١٨. وتم بالفعل تقديم المعلومات الواردة في النظام إلى التقرير المتعلق بأهداف التنمية المستدامة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٨. ولهذا، عمل مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث على نحو وثيق جدا مع وحدة رصد الأهداف التابعة للشعبة دعما لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. ونتيجة لذلك، صنفت جميع المؤشرات المتصلة بإطار سنداي في المستوى الأول أو المستوى الثاني في تصنيف الأهداف. وحدد موعد نهائي ثان للإبلاغ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وستشكل البيانات المقدمة من الدول الأعضاء أساس تقرير التقييم العالمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث لعام ٢٠١٩، المقرر إطلاقه في المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث في أيار/مايو ٢٠١٩؛

(هـ) من أجل دعم الدول الأعضاء في الإبلاغ من خلال نظام رصد إطار سنداي عبر الإنترنت، ينفذ مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث عملية شاملة لتنمية القدرات في جميع المناطق من خلال قيادة مكاتبه الإقليمية. والفئات المستهدفة الأساسية بالتدريب الإقليمي ودون الإقليمي والوطني هي المنظمات الوطنية لإدارة الكوارث، والمكاتب الإحصائية الوطنية، والوزارات القطاعية المناسبة المسؤولة عن تبادل البيانات، وأصحاب المصلحة الآخرين، حسب الاقتضاء؛

(و) بالإضافة إلى الإبلاغ عن الأهداف والمؤشرات العالمية المذكورة أعلاه، ووفقا لتوصية فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمؤشرات والمصطلحات، تم أيضا تنفيذ مرحلة ثانية من نظام الرصد تتاح فيها الفرصة للدول الأعضاء لوضع غاياتها ومؤشراتها المخصصة على الصعيد الوطني لدعم رصد استراتيجياتها الوطنية للحد من مخاطر الكوارث وإنتاج تقارير وطنية، حسب الاقتضاء. وعلاوة على ذلك، سيتيح نظام رصد إطار سنداي أيضا للمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية رصد التقدم المحرز في التنفيذ في مناطقها والإبلاغ عنه.

حساب الخسائر الناجمة عن الكوارث

٤٠ - عمل مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث مع الدول الأعضاء منذ أكثر من عقد من الزمن على تعزيز حساب الخسائر الناجمة عن الكوارث. وحتى الآن، تتوافر معلومات عن حساب الخسائر الناجمة عن الكوارث لأكثر من ١٠٠ بلد. وعلى وجه الخصوص، يساعد المكتب الدول الأعضاء في تسجيل وتحليل اتجاهات الكوارث وأثرها بطريقة منهجية من خلال نظام مفتوح المصدر لحصر الكوارث يسمى DesInventar. ومع اعتماد المؤشرات البالغ عددها ٣٨ مؤشرا لقياس التقدم المحرز في تحقيق الغايات السبع لإطار سنداي، قام المكتب بتعديل DesInventar وأعاد إطلاقه في بداية عام ٢٠١٨. وهذا النظام عبارة عن منهجية وبرمجية تمكن من جمع بيانات مفصلة ومتجانسة عن الخسائر والأضرار الناجمة عن الكوارث على جميع المستويات (الزمنية والمكانية) وتسمح بالتقاط معلومات متعلقة بالكوارث تشمل الختم المكاني والختم الزمني، مما يتيح أيضا تحليل الخسائر والأضرار الناجمة عن الكوارث من خلال المخططات والرسوم البيانية والتقارير. وتساعد هذه الأداة البلدان على فهم اتجاهات الكوارث وأنماطها وأثرها بطريقة منهجية وتيسر الحوار ومناقشات السياسة العامة بشأن الحد من مخاطر الكوارث.

الإطار العالمي لتقييم المخاطر

٤١ - في عام ٢٠١٨، عقد مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث اجتماعا للخبراء بشأن الإطار العالمي لتقييم المخاطر، حيث جمع ١١٠ من الخبراء البارزين في مجال وضع نماذج المخاطر والأخطار من جميع مناطق العالم لدراسة نماذج المخاطر الحالية في المجالين العام والخاص وتحديد الثغرات والفرص المتاحة لتعزيز التعاون من أجل إجراء تقييم عالمي للمخاطر ضمن النطاق الأوسع لإطار سنداي وخطة عام ٢٠٣٠. وعلى النحو الموصى به في اجتماع الخبراء، شرع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث في وضع الإطار العالمي لتقييم المخاطر لتقديم معلومات عن المخاطر عبر كامل نطاق المخاطر والأخطار التي يغطيها إطار سنداي، مع التركيز على قابلية التضرر والتعرض والتأثير في جميع القطاعات والمناطق الجغرافية، لتعزيز اتخاذ القرارات مع التبصر بالمخاطر. وسيستمر تصميم وتطوير الإطار العالمي لتقييم المخاطر على نفس المنوال باتباع عملية تشاورية واسعة النطاق، بتوجيه من فريق خبراء. وسوف يسلط الضوء على التغييرات التي طرأت على تقييم المخاطر العالمي بعد عام ٢٠١٥. وسيعكس تطور النهج بمزيد من الدقة المخاطر في المجتمع، مع إدراك أن البيانات أو المعلومات المتعلقة بالضعف (الاجتماعي والبيئي) متخلفة بشدة وستكون من المجالات ذات الأولوية للعمل الموسع.

٤٢ - وسيتم إطلاق الإطار العالمي لتقييم المخاطر في المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث في أيار/مايو ٢٠١٩. وبالإضافة إلى ذلك، أطلق مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث أيضا دليلا وطنيا لتقييم مخاطر الكوارث جاء نتيجة تعاون مع ما يزيد عن ١٠٠ من كبار الخبراء. ويركز الدليل

على أولوية العمل الأولى لإطار سنداي (فهم مخاطر الكوارث)، التي تشكل أساس جميع تدابير الحد من مخاطر الكوارث.

الاتفاق على مؤشرات مشتركة مع الخطة المتعلقة بتغير المناخ

٤٣ - يركز مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث أيضا على ضمان تعزيز الاتساق والتنسيق بين إطار سنداي واتفاق باريس. وفي حين أن الاتساق الأولي بين إطار سنداي وخطة عام ٢٠٣٠ قد تحقق بالفعل على الصعيد العالمي، وهو العمل الذي اضطلع به للتأكد من أن عملية رصد إطار سنداي تسهم في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، هناك حاجة إلى مواصلة العمل واستكشاف الجوانب العملية لتحقيق القدرة على الصمود ورصد التقدم المحرز من خلال نهج متسق يعزز كل من عناصره الآخر ضمن الإطار الأوسع لخطة ما بعد عام ٢٠١٥، التي يجب أن تشمل اتفاقية باريس.

٤٤ - ومن مجالات التركيز العمل الذي تضطلع به لجنة التكيف والحاجة إلى تحديد الفرص الحقيقية الكفيلة بتعزيز القدرة على الصمود والحد من القابلية للتأثر وزيادة فهم إجراءات التكيف وتنفيذها، والاستفادة من عملية رصد إطار سنداي، وتحديدا المؤشرات المتفق عليها بالفعل، لرصد التقدم المحرز والأثر المتحقق في أنشطة تكيف محددة.

٤٥ - وأيد مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث عقد اجتماع خبراء بشأن أهداف/مؤشرات التكيف الوطنية وعلاقتها بأهداف التنمية المستدامة وإطار سنداي، نظمته لجنة التكيف وعقد في طوكيو يومي ٢٤ و ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٨. وقد نظرت لجنة التكيف في نتائج هذا الاجتماع في الاجتماع الرابع عشر للجنتها التنفيذية، وأدرجت الخطوات التالية في خطة العمل للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١.

رابعا - التنسيق والتعاون

٤٦ - لخصت الفروع السابقة أعمال المنظمات الدولية والإقليمية الرئيسية العاملة في مجال الإحصاءات المتعلقة بالأحداث الخطيرة والكوارث. وفي حين أن هذه الإحصاءات هي مسعى جديد نسبيا في جميع البلدان تقريبا، يوجد بالفعل قدر كبير من التكامل والتنسيق والتعاون بشأن هذا الموضوع تحت إشراف اللجنة الإحصائية. لذا من المهم إدراك أن الأوساط الإحصائية لا تبدأ من الصفر ولا تعمل في عزلة. وفي الواقع، يؤكد هذا التقرير تزايد الطلب على البيانات، والتوجيه التقني، وتبادل الأدوات والممارسات الجيدة في مجال الإحصاءات المتعلقة بالأحداث الخطيرة والكوارث، ويوضح ضرورة بلورة موقف مشترك لتنفيذ هذا المجال الإحصائي المهم والناشئ.

٤٧ - وفي هذا الصدد، توجد بالفعل العناصر الأساسية المطلوبة لمواصلة بناء وتعزيز إطار إحصائي مشترك وشبكة من الخبراء في مجال الإحصاءات المتعلقة بالكوارث فيما بين التخصصات المتعددة ومجالات الخبرة ذات الصلة. وستتيح مواصلة التعاون بين كيانات الأمم المتحدة زيادة التركيز على وضع توجيهات إحصائية عالمية، بهدف تزويد البلدان بأدوات منسقة عالميا لبناء مجموعة أساسية مشتركة من الإحصاءات المتعلقة بالأحداث الخطيرة والكوارث استنادا إلى التوجيهات التي وضعت بالفعل، على النحو المبين سابقا في هذا التقرير.

٤٨ - ومع ذلك، لا توجد حاليا آلية ذات طابع رسمي لضمان التعاون الطويل الأمد بين التخصصات والمنظمات لهذه الأنواع من الإحصاءات. وفي الوقت الراهن، يحدث التنسيق والتعاون على أساس مخصص في أفرقة الخبراء التقنيين، التي لديها هي نفسها مجموعة محددة من العمل. وقد يلزم الآن إضفاء الطابع الرسمي على جهود التنسيق والتعاون بغية وضع استراتيجيات مشتركة، ومعالجة مجموعة الممارسات المتنوعة، واستحداث المنهجيات والمصطلحات بصورة مشتركة، ودعم التنفيذ المستدام بكفاءة.

خامسا - سبل المضي قدما

٤٩ - تدعو خطط التنمية العالمية، التي تسترشد بإطار سنداي، جميع البلدان إلى التصدي لموضوعي الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على مواجهة الأحداث الخطيرة والكوارث في إطار وعي متجدد بإلحاح هذا الأمر، والقيام، حسب الاقتضاء، بإدماجهما في السياسات والخطط والبرامج الوطنية على جميع المستويات. وقد حول إطار سنداي التركيز إلى الحد من المخاطر وإدارتها، مما يتطلب بيانات ومعلومات أكثر تفصيلا تتعدى البيانات التقليدية للاستجابة التشغيلية في حالات الكوارث. وثمة حاجة ملحة الآن إلى قياسات وإحصاءات متعلقة بالكوارث في جميع مراحل الكوارث والأوقات والمواقع الجغرافية وإلى إدماج المعلومات المتعلقة بالكوارث بالإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

٥٠ - ومن أجل تلبية هذه الاحتياجات الناشئة، قد ترغب الأوساط الإحصائية في مواصلة بناء وتعزيز إطار إحصائي مشترك وشبكة من الخبراء في مجال الإحصاءات المتعلقة بالكوارث فيما بين التخصصات المتعددة ومجالات الخبرة ذات الصلة، لا سيما خبراء الحد من مخاطر الكوارث والإحصائيون وخبراء المعلومات الجغرافية المكانية. ومن حيث النهوض بالتطوير المنهجي لهذا العمل، يتضمن إطار الإحصاءات المتعلقة بالكوارث للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مبادئ توجيهية تقنية تقدم، رغم أنها وضعت لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، نموذجا قويا وتعمل بمثابة نقطة انطلاق جيدة، ولها أهمية عالمية، وهي قابلة للتطبيق على الصعيد العالمي كأداة لمساعدة الوكالات المسؤولة في بناء قدراتها على إنتاج إحصاءات منسقة دوليا تتعلق بالأحداث الخطيرة والكوارث.

٥١ - والإطار الإحصائي العالمي، كإطار قياس متفق عليه بصورة مشتركة، لديه القدرة على التصدي لتحديات إيجاد الاتساق بين مصادر البيانات وإدماج الإحصاءات المتعلقة بجميع أنواع الأحداث الخطيرة والكوارث، بغض النظر عن نطاقها، من أجل وضع مجموعة أساسية من الإحصاءات المتعلقة بالأحداث الخطيرة والكوارث ذات قاعدة وطنية مركزية ومتسقة دوليا. وسيلزم أن يكون الإطار الإحصائي شاملا ومرنا في الوقت نفسه بدرجة كافية لاستيعاب وحساب نطاق واسع من المؤشرات لتيسير أنواع التحليل الأخرى. وسيؤدي ذلك بسرعة إلى تعزيز التعاون الدولي من أجل اتساق هذه الإحصاءات بين البلدان ومع مرور الوقت.

٥٢ - ويمكن أيضا استكشاف آليات للتواصل مع شبكة أوسع من الشركاء وأصحاب المصلحة، بما في ذلك اللجان الإقليمية، مع التركيز على الإحصاءات المتعلقة بالأحداث الخطيرة والكوارث. وسيساعد ذلك البلدان في تعزيز قدرات وكالات إدارة الكوارث والمكاتب الإحصائية الوطنية والمساهمين الآخرين ذوي الصلة بالبيانات الرسمية لتلبية متطلبات الإبلاغ للنهج القائمة على الأدلة من أجل تحقيق الأهداف والغايات الواردة في إطار سنداي وخطة عام ٢٠٣٠.

٥٣ - ومع مراعاة نقاط القوة التقليدية للمكاتب الإحصائية الوطنية والسياق المؤسسي لإدارة مخاطر الكوارث على الصعيد الوطني، يمكن لهذه المكاتب أن تؤدي أدوارا مختلفة. ويمكن تصنيف هذه الأدوار في أدوار ومهام أساسية ينبغي أن يضطلع بها أي مكتب إحصائي وطني ومهام إضافية يمكن إدراجها في مهام ومسؤوليات المكاتب، وقد نفذ بعضها بالفعل. وتعكس الأدوار الأساسية نقاط القوة النموذجية للمكاتب الإحصائية الوطنية، مثل إنتاج السلاسل الزمنية للإحصاءات والمؤشرات، وتوفير معلومات أساسية مناسبة للغرض المنشود من إدارة مخاطر الكوارث، ودعم تقييم الأثر الاجتماعي والبيئي والاقتصادي. ويمكن أن تشمل المهام الإضافية تقييمات الأثر الرئيسية، وتنسيق خدمات المعلومات الجغرافية، وإجراء تقييمات للمخاطر.

٥٤ - وتلتزم شعبة الإحصاءات واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بتقديم مساعدة تقنية إلى البلدان لتعزيز قدراتها على إنتاج إحصاءات تتعلق بالأحداث الخطيرة والكوارث. وخبراتها ومبادؤها التوجيهية متاحة لتعزيز هذه الجهود. غير أن تطوير الإحصاءات في مجالات جديدة يواجه قيودا في الموارد ويعتمد على النوايا الحسنة والدعم من جانب الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة. وبغية تحقيق تحسُّن كبير في الإحصاءات المتعلقة بالأحداث الخطيرة والكوارث، قد يستلزم الأمر مزيدا من الدعم من الجهات المانحة لفائدة الدول الأعضاء، ولا سيما المكاتب الإحصائية الوطنية والشركاء الوطنيون.

سادسا - النقاط المطروحة للمناقشة

٥٥ - **اللجنة الإحصائية مدعوة إلى القيام بما يلي:**

(أ) **إبداء آرائها بشأن التقرير ومناقشة سبل المضي قدما، وخاصة في ما يتعلق بتنسيق مختلف المبادرات، بما في ذلك من خلال إنشاء شبكة من الخبراء؛**

(ب) **حث الأوساط الإحصائية الدولية على توسيع نطاق جهودها لبناء القدرات في مجال الإحصاءات المتعلقة بالأحداث الخطيرة والكوارث؛**

(ج) **النظر في طرائق إنشاء آلية رسمية للحفاظ على التعاون والتنسيق في مجال الإحصاءات المتعلقة بالأحداث الخطيرة والكوارث بين أوساط الخبراء وفيما بين المنظمات والمناطق.**